

مارس 2018

رمدد: 23180-9118

الضريبة على الثروات الكبيرة: المناقشات الدولية الأخيرة والوضع في البرازيل

بيدرو كارفاليو الابن، معهد البحوث الاقتصادية التطبيقية - البرازيل
لوانا باسوس، جامعة فلومينينسي الاتحادية- البرازيل

ذلك، يظهر بحثنا أنه على الرغم من إلغاء هذه الضريبة في كثير من الدول الأوروبية خلال تسعينيات القرن العشرين، هناك حالات ناجحة بقيت فيها الضريبة مطبقة. ومن المهم النظر في أسباب التحديات، وكذلك الآليات الممكنة للتغلب عليها، قبل أي محاولة لتنفيذها.

كان النقاش في مجلس النواب البرازيلي حول الموضوع إلى حد كبير على أساس الدراسات المقارنة الدولية التي عفا عليها الزمن، والتي تعتبر سطحية ولا تقدر الإيرادات. ومع رفض مشروع القانون المقترح رقم 89/202، وبعد 10 سنوات من الركود الإجرائي، تم إعادة إشعال هذا الموضوع مرة أخرى في عام 2008. ومنذ ذلك الحين، تم اقتراح خمس مشاريع قوانين في مجلس النواب، كما تم اقتراح ثلاثة مشاريع قوانين في مجلس الشيوخ.

وفيما يتعلق بالقضايا التي تطرحها ضريبة الثروة، يسلط بحثنا، في ضوء الخبرة الدولية، الضوء على أنها يمكن أن تكون أداة فعالة في السياق البرازيلي، بالنظر إلى اللامساواة في التوزيع، وحجم الاقتصاد، والتقنية الحالية (التي تنتم بشكل ملحوظ بإنخفاض التكلفة الإدارية للضريبة)، وأخيراً، إنخفاض مستوى الضرائب على التراكب والممتلكات في البرازيل بشكل عام. وتظهر تجارب لوكسمبورغ، وسويسرا، والنرويج، وأوروغواي، وكولومبيا أن هذه الضريبة يمكن أن تجمع إيرادات تفوق 0.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

المرجع:

Carvalho Jr., Pedro, and Luana Passos. "Tax on Large Fortunes: Recent International Debates and the Situation in Brazil." Working Paper 166. Brasília: International Policy Centre for Inclusive Growth.

ملاحظة:

تعتمد هذه الرسالة القصيرة على دراسة بيدرو كارفاليو الابن، ولوانا باسوس (2018).

جرت العديد من المناقشات في البرازيل حول التشريعات المتعلقة بالفقر الفرعية السابعة من المادة 153 من الدستور الاتحادي لعام 1988 - تنظيم الضريبة على الثروات الكبيرة من خلال قانون تكميلي. وفي السيناريو الحالي، حيث تواجه الدولة للمرة الثانية على التوالي إنخفاضاً في الإيرادات الضريبية السنوية، يكتسب موضوع فرض ضريبة على الثروات الكبيرة زخماً، إذ يسوق أنصاره حجة مفادها أن تنفيذها يمكن أن يمثل آلية موازنة لزيادة محتملة في العبء الضريبي، بحيث لا تقع زيادة هذا العبء حصراً على أفقر السكان من خلال الضرائب غير المباشرة.

ونأمل في تقديم لمحة عامة عن وضع ضريبة الثروة في البرازيل والعالم، وتقديم الإشارات من النظرية الاقتصادية والضريبية فيما يتعلق بهذه الضريبة.

تُفرض ضريبة الثروة على الأصول الشخصية للفرد أو الأسرة، على الرغم من أنه في بعض الدول يمكن فرضها أيضاً على أصول الشركات. وبعد استبعاد الأصول المعفاة من الضرائب والمزايا الضريبية، وحدود الإعفاء، يتم تطبيق معدلات الضريبة (بشكل تصاعدي عموماً) على ما يتجاوز حد الإعفاء وأساس حساب ضريبة الثروة واسع جداً. فقد تطبق بشكل عام على الأصول المتراكمة مثل الأسهم، والودائع المصرفية وحسابات الودائع، وعلى الاستثمارات في الأصول الحقيقية، والشركات ذات الملكية الخاصة، وعلى الأوراق المالية، وعلى العقارات في الحضر والريف (بما في ذلك العقارات التي تُتخذ مكاناً رئيسياً للإقامة)، وعلى السيارات، وعلى الأعمال الفنية، وعلى المجوهرات، والطائرات والسلع المنزلية.

وبرغم أن ضريبة الثروة لا تنتج تأثيراً كبيراً على توزيع الثروة، بل إن التأثير الحدي أفضل من لا شيء. إن الثروة تحمل معها درجة من الأمن والاستقلال والنفوذ والقوة الاجتماعية التي لا يمكن مقارنتها بتيار الإيرادات الذي يتلقاه الشخص. وهي تشكل، على الأقل جزئياً، قاعدة مالية مستقلة، والتي يمكن أن تفرض عليها الضريبة من خلال ضريبة ملكية سنوية ومتكررة. وجميع دول أوروبا الغربية، باستثناء بلجيكا، والبرتغال، والمملكة المتحدة، تنفذ أو نفذت ضريبة على الثروة في وقت ما. وفي الوقت الحالي، تفرض خمس دول أوروبية فقط هذه الضريبة: فرنسا، وسويسرا، والنرويج، وأسبانيا، ولوكسمبورج. أما في أمريكا اللاتينية، فقد كانت هذه الضريبة موجودة دائماً في الأرجنتين، وأوروغواي، وكولومبيا.

وتكشف التجربة الدولية جوانب متنوعة من الضرائب على الثروات الكبيرة. فالمحابين للضريبة على الثروات الكبيرة في البرازيل يولون جُلّ الاهتمام بالدول ذات التاريخ الناجح في التنفيذ وزيادة الحصيلة من خلال الضريبة، بالإضافة إلى أنها ضريبة لا تسهم فس تركيز توزيع الدخل. أما الرافضون لها فيركزون على إلغاء هذه الضريبة في دول عديدة وإنخفاض أداءها في توليد الإيرادات. ومع